LC/34-WP/5-4
16/9/09

اللجنة القانونية — الدورة الرابعة والثلاثون

(مونتريال، ٩ – ٢٠٠٩/٩/١٧)

البند رقم ٥: تقرير عن الأعمال المنجزة في هذه الدورة

مشروع تقرير عن عمل اللجنة القانونية
خلال دورتها الرابعة والثلاثين

تتعلق الفقرات المرفقة من ١:٣ الى ٨:٣ من مشروع تقرير اللجنة القانونية ببند جدول الأعمال رقم ٣.

– – – – – – – – –

البند ٣ من جدول الأعمال: النظر في المادة ٣١ من النظام الداخلي للجنة القانونية

١:٣ قدم الأمين ورقة العمل LC/34-WP/3-1 *(اللجنة القانونية: مشاركة المراقبين)*. ولاحظ أن مجلس الايكاو أحال مسألة مشاركة المراقبين في اللجنة القانونية الى فريقه العامل المعني بالادارة. وبعد النظر في تقرير الفريق العامل المعني بالادارة، دعا المجلس اللجنة الى النظر في ما اذا كان يتعين تعديل المادة ٣١ من النظام الداخلي، مما يسمح للمراقبين بالتقدم باقتراح أو تعديل شريطة أن يثنّي ممثلان من دولتين في اللجنة على هذا الاقتراح أو التعديل. وقد بيّنت ورقة العمل LC/34-WP/3-1 أن المادة ٣١ فريدة من نوعها ضمن إطار الايكاو: اللجنة هي الهيئة الوحيدة التابعة للايكاو التي يتمتع فيها المراقبون بهذا الحق، إذا ما استثنينا المؤتمرات الدبلوماسية التي تُعقد تحت رعاية الايكاو. وجرى إيراد آراء الفريق العامل المعني بالادارة والمجلس في الفقرتين ٣-١ و٣-٢ من الورقة. وفي الختام، دُعيت اللجنة الى النظر فيما إذا كان يجب تعديل المادة ٣١ لمنع المراقبين من تقديم اقتراحات أو عرض تعديلات، رهنا بموافقة المجلس.

٢:٣ أعربت عدة وفود عن تأييدها للنص الحالي للمادة ٣١ وعن أنها لا ترى حاجة لتعديلها. وجرى التأكيد على قيمة مساهمة المراقبين في العمل القانوني للايكاو في ضوء الخبرة التخصصية في الصناعة التي يمتلكونها. وتم بيان أن المراقبين يمكن أن يكونوا ذوي طابع حكومي أو غير حكومي وأن المادة ٣١ تسمح لهم ببساطة بتقديم اقتراحات أو اقتراح تعديلات، شريطة أن يثنّي عليها ممثلان من دولتين عضوين، وبالاضافة الى ذلك للجنة القانونية الخيار في قبول أو رفض مثل هذه الاقتراحات أو التعديلات المقترحة. وبشأن مسألة الطابع الفريد للمادة ٣١، أشير الى أنه ينبغي التركيز ليس على التوحيد بل على الفعالية، والمادة ٣١ فريدة لأسباب وجيهة. ويتم تسجيل اقتراحات المراقبين أو تعديلاتهم المقترحة وهذا يعزز الشفافية في أعمال اللجنة. وجرى كذلك بيان أن المراقبين يقومون ببحوث ويجرون دراسات ويقدمون مساهمات قائمة على الوقائع لفائدة اللجنة.

٣:٣ أعرب وفد عن تأييده للابقاء على المادة ٣١، وأشار الى أنه توجد أسباب وجيهة لوجودها. وأوضح أن اللجنة هي من أقدم اللجان ومن أكثر الهيئات في الايكاو هيبة وفعالية. وقد تطورت إجراءاتها المكتوبة وغير المكتوبة على السواء للتصدي للتحديات التي تواجهها. وأحد التحديات هو وضع صكوك دولية مكتملة في دورات عمل أقصر فأقصر. ومن السمات المميزة لهذه اللجنة انفتاحها للعمل مع المراقبين ولاجتذاب قادة الفكر. والمادة ٣١ ليست بهذا القدر من السخاء إزاء المراقبين. ولا ينبغي توجيه اللجنة القانونية الى اتباع نهج شكلي في مداولاتها، فهذه ليست هي الطريقة التي تعمل بها اللجنة.

٤:٣ أبدى عدد من الوفود تفضيلا لنص المادة ٣١ غير أنهم كان من رأيهم أن ثمة حاجة الى تطبيقها بصورة سليمة كما هي مصوغة.

٥:٣ أعرب وفد عن تأييده لأهداف الفريق العامل المعني بالادارة التي تتمثل في معالجة مسلك بعض المراقبين خلال الاجتماعات الأخيرة للجنة القانونية والمؤتمر الدبلوماسي. وفي حين أنه لا اعتراض على مساهمات المراقبين، فإن بعض المراقبين من الصناعة في تلك الاجتماعات اضطلعوا في الواقع بدور قاصر على الدول. وينبغي أن يتمكن المراقبون من المساهمة أثناء المناقشات بصفتهم مراقبين.

٦:٣ أيد هذا الوفد وفد آخر لاحظ أن المادة ٣١ توفر للمراقبين وضعا ممتازا بالمقارنة مع ما يتم الحصول عليه في محافل الايكاو الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى، حيث أنها تسمح لهم بتقديم اقتراحات أصالة عن أنفسهم. وينبغي

التفرقة بين المراقبين من المنظمات الحكومية الدولية والمراقبين من المنظمات غير الحكومية: إذ يدافع المذكورون أولا عن مصالح الدول بينما يسعى المذكورون أخيرا الى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى. وينبغي أن تفرّق اللجنة بين دور المراقبين حسبما ينبغي أن يكون ودورهم كما هو حاليا. ويتمثل دور المنظمات غير الحكومية في تزويد الدول التي تشكل منظمة بعدد معين من الكفاءات، وهو شكل من الدعم الفكري. وقد أسيء فهم المادة ٣١ لعدد من السنوات، وفي هذا الصدد، أشار المندوب بصفة خاصة الى الأعمال التحضيرية التي أدت الى اعتماد اتفاقيتين في مايو/أيار ٢٠٠٩، حيث تصرفت منظمات غير حكومية أحيانا وكأنها ممثلة لدول. ودورها الصحيح هو إسداء المشورة. والمادة ٣١ التي تقتضي أن تتثّني الاقتراحات أو التعديلات المقترحة من مراقبين دولتان ينبغي تطبيقها بصرامة. ويمكن أن يقبل الوفد الابقاء على المادة ٣١ على أن يكون مفهوما أنها سيتم الالتزام بها بقوة ودقة.

٧:٣ أيد آراء هذا الوفد الأخير وفد آخر، أكد على أن المادة ينبغي أيضا تطبيقها في أي أفرقة للايكاو تُنشأ لمعالجة مسائل قانونية، مثل اللجان الفرعية القانونية والأفرقة الخاصة للمجلس.

٨:٣ **اختتم** الرئيس النقاش بأنه، في حين أعرب قليل من الوفود عن القلق، رأى عدد ضخم أنه لا حاجة الى تغيير المادة. وجرى إبراز المزايا المهمة والمساهمات التي يقدمها المراقبون. وركز الذين أبدوا قلقهم على دور المراقبين في الاجتماعات القانونية وحقيقة أنهم يختلفون عن الدول. وسيتم إبلاغ المجلس بأن المراقبين قيّمون جدا وضروريون لعمل اللجنة. غير أن دورهم يختلف عن دور الدول. وفي ختام الأمر، فإن الاقتراحات والتعديلات المقترحة من مراقبين لا يمكن تنفيذها بدون تأييد الدول. وأوصت اللجنة المجلس بعدم تغيير المادة، ولكن بأن يأخذ مشاعر اللجنة في الحسبان ويُترك لرئيس مثل هذه الاجتماعات اعطاء الوزن الملائم لمشاركة وفود الدول والمراقبين ويضمن احترام الاختلاف في الوضع.